شركاء من أجل الشفافية

Partners FOR Transparency

مرصد سياسات الشفافية والنزاهة

شركاء من أجل الشفافية

آليات تعزيز الشفافية

"دراسة آلية الحوار المجتمعى"

الباحثة

دينا عبد الناصر محمد

:

A.
148 Misr Helwan El-Zyrae Road , El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 11th Floor, No 112 , Cairo, Egypt

W.	E.	T.	T.F	M.
www.pfort.org	info@pfort.org	+(20) (2)253 44 705	+ (20) (2)253 44 704	+ 20 1018554781

الحوار المجتمعى كمفهوم:

الحوار مفهوم قديم يعود إلى ما قبل عصر الفلاسفة اليونانيين القدامى الذين اعتمدوا على الحوار، وأضفوا أنماطا وآليات جديدة له. وفى الأديان خبرات حوارية مهمة، وفى الكتب المقدسة تسجيلا لقصص وحوارات، كل ذلك يؤكد على أهمية الحوار، ودوره فى المجتمع.

كما أن الحوار ضرورة وغاية فى ذاته تحاشيا لصور متباينة من العنف سواء كان عنفا ماديا أو لفظيا تمارسه ماكينة بعض الدول ذاتها فى مواجهة رعاياها، أو الجماعات المتنوعة ضد بعضها البعض، أو الثقافات ضد بعضها البعض، بالإضافة للصور التقليدية للعنف المتعارف عليها فى النزاعات بين الدول، والتى يحكم آلياتها التطور العلمى والتكنولوجى.

وهنا يأتى الحوار ليعطى للاختلاف بعداً إنسانياً يضعه فى شكله الطبيعى، ولا يسمح له بالتحول إلى طاقة تدميرية، بل أن الحوار يخفض من مستوى سلبيات الاختلاف، ويرفع من مستوى إيجابياته ليكون الاختلاف فى هذا الإطار رحمة وخيرا، ودافعا للإصلاح والمراجعة المستمرة وهذا البعد يمنح الحوار مضمونا مصيريا وموقعا مهما فى استمرار الحياة بطعمها المستقر، وإبقاء الجنس البشري بمستوى ما حباه الله من عقل وقدرة على التفكير والاختيار.

كما أن الحوار أداة للكشف عن الحقائق والأشياء الخفية، ومن خلاله تتم الإجابة عن كثير من علامات الاستفهام والإشكالات العالقة فى الذهن، أو تزيد من القناعات الذاتية، كما يمكن من خلاله كشف الباطل ودحض وكشف مؤثرات بطلانه ودلائله. وبشكل مجمل فإن الحوار ينضج الأفكار والقرارات، ففى الجانب الفكرى والثقافى – مثلا ينمى الحوار الأفكار ويعمقها، ويشذبها مما يعلق بها من انحراف أو جمود أو شوائب، ويحرك العقل باتجاه الإبداع والتجديد.

ولقد خلق الله الإنسان مهيئا للحوار وقادرا عليه إذ علمه الكلام الذى لا يتم حوار لفظى بدونه، وجعل له الحواس التى تمكنه من التواصل مع من يحاوره، ووهبه العقل الذى هو أساس الحوار و معتمده، وميزه بحرية الحوار ليحاور، من شاء بما يشاء، أو لا يحاور؛ وحبب إليه الحوار بأن جعله وسيلة لتحقيق أهدافه بتكلفة أقل من نقيضه الصراع والاقتتال.

والذى يستقرئ مسار الحوار مع الآخر عبر التاريخ البشرى يلاحظ انه أصبح البشر اليوم عموما ليس فقط أكثر وعيا بأهمية الحوار وإنما أيضا أكثر تمسكا والتزاما به فى التفاعل مع الآخر و حل الخلافات و النزاعات معه وأكثر وعيا بالتكلفة العالية والعواقب الوخيمة للصدام والصراع - خاصة مع التطور المرعب فى أسلحة الصراع و الاقتتال - وبالتالى، أكثر نفورا منه. ومن مظاهر تنامى الوعى بأهمية الحوار والتمسك به ورفض الصدام؛ التكاثر الملحوظ للجهات و المنظمات و المؤسسات المحلية والدولية التى تتبنى الحوار وتدعو إليه.

وإن كان الحديث عن قضايا مثل أهمية الحوار ومفهومه قضايا مهمة ومن المفيد استمرار الحديث عنها إلا أن ما تحقق سلفا من تطور ملحوظ فى الوعى بأهمية الحوار والتمسك به يجعل القضية الأولى بالتركيز عليها فى المرحلة الحالية هى ترجمة هذا الوعى القائم، على نطاق واسع، بأهمية ولزوم انتهاج الحوار مع الآخر إلى ممارسة واقعية تثمر أمثلة عملية ناجحة تقدم برهانا عمليا على فعالية نهج الحوار مع الآخر على مستوى الواقع، وليس على المستوى النظرى فقط، فى حل الخلافات والنزاعات ولذلك نحسب أن من المهم الآن بالنسبة لمؤسسات وجهات دعم نهج الحوار مع الآخر نقل بؤرة تركيزها من عموميات المفاهيم والأهمية إلى خصوصيات الممارسة الناجحة الكفيلة بإثبات الفعالية الواقعية لنهج الحوار وإبراز دوره كبديل عملى فعال.

والحوار المجتمعى يتضمن مجموعة من الأبعاد المترابطة التى يفسر من خلالها نطاق الحياة بالمجتمع بين أطراف الحوار اعتماداً على منهجية توضح علاقة الدولة بمؤسساتها، ويتضح من خلال جذور الاختلاف كمحور لممارسة الديمقراطية والدفاع عن الحرية، كما يتشكل من خلالها البناء الثقافى المرتكز على معطيات التراث وأنماط التغيير الثقافى، كما تعد منهجية الحوار منطلق لتنمية شعور الفرد بالقيم التى توجه حياته فى الإطار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والروحى، وتساعد على تحديد أولويات التوجه الايديولوجى فى علاقته بالتنوع والتعددية الثقافية بالمنظومة العالمية.

كما أن الحوار يمثل دعوة إلى الشراكة بين الأفراد والمنظمات الرسمية وغير الرسمية، ويتضمن التعليم والتدريب والتثقيف الروحى والاجتماعى والسياسى والدفاع عن الحقوق الأساسية، فالحوار المجتمعى مدخلاً هاماً للمشاركة الاجتماعية وينبغى أن يكون له مرتكزات فى البناء الرسمى للتعليم والتدريب والسياسات المجتمعية لتأهيل مواطنى المجتمع للمشاركة فى تنظيم الدولة عن وعى وانتماء وتحمل للمسئولية.

أيضاً الحوار المجتمعى هو عملية يتم بين أطرافها تحقيق التوازن بين الحماية الاجتماعية والتحديث بين المتاح والقيود، فهو تلك الشراكة الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية والتى تتطلب برامج لضبط الأداء الاجتماعى، وتدريب أطراف الحوار على التدخل والقياس لإنجاز هذه البرامج، كما يتضمن الحوار العمل على زيادة المشاركة والشراكة فى عملية اتخاذ القرارات بالمجتمع، وتهيئة الشروط والظروف التى يجب أن تتم للمشاركة بصورة إيجابية وفعالة، كما يهدف الحوار المجتمعى إلى وصف الوضع الراهن للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات التكنولوجية ومدى مشاركة العاملين بالمنظمات على المستوى المحلى والقومى فى الحوار المجتمعى.

ويتخذ الحوار المجتمعى مسارين، المسار الأول يتعلق بعلاقات الدول ببعضها وفيه يناقش أطراف الحوار المسائل والمشكلات بين بلدين أو أكثر أو القضايا الدولية التى تؤثر على كل طرف، وقد يتخد مسار آخر هو المسار الداخلى بالمجتمع ليناقش القضايا السياسية والإستراتيجية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية .. وغير ها، لذا يتضمن المشاركة الواسعة من قطاعات المجتمع فى الحوار، ويضمن تهيئة المناخ الملائم ضمن إطار مؤسسى ويكرس مفهومى الشراكة والمشاركة ويهدف إلى بناء قدرات المجتمع وأفراده.

○ أهداف وغايات الحوار المجتمعى:

فى معظم دول المنطقة العربية ساهم غياب أو ضعف المؤسسات الاجتماعية للحوار فى تفاقم نتائج الأزمة اجتماعياً واقتصادياً، وفى خلق وضع خطير من التوتر وعدم الاستقرار فى بعض الدول، يعنى ذلك أن الغرض من الحوار المجتمعى هو المساعدة فى تحقيق النجاح فى رسم السياسات وفى إصلاح الخدمات العامة بشكل يركز على الناس. ويجب أن تنعكس هذه الإصلاحات على كافة أفراد المجتمع، كما يجب أن يؤسس الحوار المجتمعى على الأهمية الكبيرة والملائمة للشفافية فى المشاركة فى المعلومات ذات الصلة، وضمان أن تتم الاستشارات على نطاق واسع فى كل المراحل، وهو ما يولد الاحترام لتكامل الحوار بين جميع فئات نسيج المجتمع.

وعلى أية حال فإن الحوار المجتمعى لا يحتاج بالضرورة إلى أن يؤدى إلى إجماع الآراء. وإذا أسفر الحوار على الأقل على فهم أفضل للآراء المختلفة التى يعبر عنها المشاركون فيه فإنه يمكن لنا أن نعتبر – نسبياً – أن الحوار قد حقق هدفه.

ويجب أن يكون حوارا ملتزماً نخلق من خلاله مبدأ الالتزام بالأفكار التى تنتج عنه والإجراءات المتوقعة والنتائج التى يتم التوصل إليها.

وفي إطار ذلك يحقق الحوار المجتمعى مزايا متعددة من بينها ميزتان: إحداهما هى حقيقة أن تعزيز المشاركة فى الحكم بمثابة تثبيط لأساليب الحكم التكنوقراطى. وهذا يعنى أن تعمل على تشجيع المساءلة وممارسة الحقوق الأساسية، مثل حرية الجمعيات. ويؤكد الاعتماد على، أو الالتزام، بمسار الحوار المجتمعى على أنه يمكن تجنب الاعتماد الأعمى على السياسات التكنوقراطية وعلى أن الحكم الديمقراطى هو الطريق الوحيد المضمون. وبالتالى يمكن أن يستمر تقسيم العمل إلى عالم السياسة ومجال المفاوضات الاقتصادية والاجتماعية بين الفاعلين الاجتماعيين، وكثيراً ما كان الأخير معروفا باستيائه من التواجد المفرط الذى تتمتع به الدولة والأهمية المفرطة للسياسة، الذى يجسد ويخلد فى بعض الأحيان على حساب التعايش بين الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية. (2)

والميزة الأخرى تتعلق بالسعى الدائم من أجل اتساق السياسات، وتحسين تماسك السياسات الاقتصادية والاجتماعية العالمية على نطاق واسع، إذا أدرك جيداً الممارسين للتعددية بأن الهدف البعيد المنال هو "أن تكمن جذور مشكلة اتساق السياسات العالمية فى الصعيد الوطنى"، وتلك المجموعة من المشاكل تقدم فى الواقع مزيد من الحجج المؤيدة لتنفيذ آليات الحوار الوطنى: حسب ما اعترفت به اللجنة العالمية للبعد الاجتماعى للعولمة حيث أفادوا بأنه: "إذا لم يتم اتخاذ إجراءات على المستوى الوطنى لتحقيق اتساق السياسات من خلال مجلس الوزراء، والمناقشات العامة البرلمانية العالمية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، فلا يوجد أمل يذكر فى التحسينات الرئيسية لتنسيق السياسة العالمية، كما أن المجالس الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، التى توجد فى كثير من البلدان والتى تتمتع بعضوية مستمدة من الحكومات والمجتمع المدنى، يمكن أن تلعب بشكل خاص دور هام وأساسى فى هذه العملية".

ومجتمعياً يكتسب الحوار أهميته البالغة فى كون الوجود الاجتماعى الإنسانى لا يتحقق إلا بوجود الآخر المختلف، ولأن الإنسان لا يحقق ذاته ولا ينتج المعرفة إلا بالالتقاء والحوار مع الإنسان الآخر والتفاعل الخلاق معه، إذ به تتولد الأفكار الجديدة فى ذهن المتكلم، وبه تتضح المعانى وتغنى المفاهيم لأن الحوار فى مستوياته العليا هو إنتاج المعرفة الراقية التى تتحاور مع كافة ضروب المعرفة الإنسانية.

والحوار يعد من أهم مواقف التواصل الفكرى والثقافى والاجتماعى التى تتطلبها الحياة المعاصرة فى المجتمع لما له من آثار فى تنمية قدرة الأفراد على التفكير المشترك والتحليل والاستدلال، كما يعتبر من العوامل المهمة فى عملية الاتصال والتواصل مع الآخرين من خلال حوارات يومية تشبع حاجات الفرد الإنسانية والنفسية والاجتماعية والثقافية وتساهم فى التعبير عما يحتاجه ويرغب به ويميل إليه.

وثقافياً يُعد الحوار من الأنشطة التى تحرر الإنسان من الانغلاق والانعزال وتفتح له قنوات الاتصال والتواصل مع الآخرين والتى تساهم فى اكتساب مزيداً من المعرفة والتقدم والرقى والوعى، ولكى تكتمل للحوار أسس نجاحه ويحقق أطرافه الأهداف التى ينشدونها من ورائه لابد منهم الالتزام بالمعايير الأخلاقية والاجتماعية والثقافية للسلوك التى تفرضها طبيعة الموقف والموضوع والأطراف المشاركة فى الموضوع، وهذا الأمر لا يتم إلا من خلال تعزيز ثقافة الحوار ومهاراته لدى أفراد المجتمع.

والمتمعن إلى أهمية تنمية وتعزيز ثقافة الحوار ومهاراته بسبب مواجهة ما يقع فى حياتنا اليومية من سلبيات ومشاحنات يكمن سببها فى تخلى أطراف الحوار عن الأسلوب الأمثل فى إدارة الحوار وغياب ثقافته بين المتحاورين، ومن المؤكد

أن غياب ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع ومن خلال المؤسسات التربوية المختلفة يظهر مدى الخلل فى العمل وضعف التماسك بين أفراد المجتمع، بل أن غياب الحوار هو انعكاس لضعف البنية العلمية والفكرية في المجتمع.

شروط الحوار المجتمعى الفعال:

هناك عدة شروط أساسية للحوار المجتمعى، هذه الشروط تستوجب الالتزام بها من قبل المتحاورين ومن أهمها ما يلى:

1- الشعور بالحاجة: الحوار ليس ترفا بل إحساس بالحاجة، ورغبة فى الخروج من أزمة. فإن لم تكن هناك قضية أو مشكلة أو اختلاف فلا يكون هناك داع للحوار، ولن يتولد حافز لدى الأطراف المتباينة للمضى بجدية في الخبرة الحوارية.

2- الخروج من الذات: كل طرف من أطراف الحوار يجب أن يخرج من ذاته، إنه الانفتاح الذى يجعل الإنسان يتخلى عن دائرة الرؤية الضيقة من أجل التفاعل مع الآخرين، ويجب أن يدرك كل إنسان أن الحوار مع الآخر هو شرط أساسى لارتقائه روحياً واجتماعياً وذهنياً، من خلال الحوار يدرك الشخص أن الآخرين لديهم رؤية وفكراً، وبالتالى يستحقون من يستمع إليهم، ويتبادل الرأى معهم.

3- إدراك الاختلاف: الحوار لا يتم بين أشخاص متماثلين فى الفكر وأسلوب العمل، بل ينبع من الاختلاف، ومن رغبة المختلفين أنفسهم فى الوصول إلى إدارة سليمة عقلانية للاختلاف حتى لا يتحول إلى خلاف أو نزاع أو قطيعة، والاعتراف به هو أحد شروط الحوار.

4- الاعتراف المتبادل: الحوار يسبغ شرعية على أطرافه، فالحوار مع طرف يعنى الاعتراف به، وبوجوده، والرغبة فى التواصل معه.

5- النسبية: كل طرف يحمل رأيا أو فكرة نسبية أى لا تحتوى على الحقيقة المطلقة، يعنى ذلك أن ما يطرحه يحتمل الخطأ أو الصواب، أفكار الشخص ليست مطلقة ولا عصمة لها، من هنا فالحوار لا يشمل معتقدات ولكن ظواهر صنعها الإنسان أياً كانت حتى يكون بيد الإنسان أن يعيد إنتاجها وتعديلها.

6- النزعة الاستكشافية: الحوار رحلة اكتشاف للذات والآخر، من خلال الحوار يستطيع الإنسان أن يكتشف ذاته، رغباته، هواجسه، مساحة التسامح فى أعماقه وتأثير الخبرات السابقة والصور النمطية المخزونة فى عقله الباطن، ويفهم الآخر كما يريد أن يعرف ذاته، يضاهى الصور الذهنية بالالتحام المباشر، ويصل إلى مفهوم جديد عن الذات والآخر، من هذا المنطلق يجب توفر نزعة استكشافية لدى المنخرطين فى الحوار، ليس فقط للآخر بل للذات أيضاً. ومن خلال رحلة الحوار قد يكتشف كل طرف إلى أى حد يستطيع أن يتفاعل مع الطرف الآخر. وهو ما يستتبعه حتما إعادة نظر إلى الذات، وأساليب التواصل مع الآخرين.

7- الاحترام المتبادل: الحوار يدور بين مختلفين ولكنهم أنداد، ويعنى ذلك أن يشعر كل طرف أن الآخر على قدم المساواة معه حتى وإن كان فى مكانه أفضل منه على صعيد امتلاك الثروة أو الجاه أو الوضع الاجتماعى. والحوار ليس محاولة من جانب طرف لإملاء شروطه أو رؤيته على الطرف الآخر، بل هو سعى متبادل من أجل التمكين المشترك بحيث يخرج الطرفان من الحوار أكثر فهماً للذات والآخر، وأكثر فاعلية مما كانا عليه.

8- الحرية: الحوار الحقيقى لا يقوم أو يؤتى ثمارا إلا فى مناخ من الحرية حيث تتمتع كل الأطراف بحظوظ متساوية فى طرح وجهة نظرها ورؤاها، الحوار لا يقوم فى مناخ من التسلط أو المحاذير أو القهر نظراً لأن حرية التعبير شرط أساسى لأى حوار. (3)

يعنى ذلك أن الحوار المجتمعى آلية لا توجد من فراغ، فكفاءته تعتمد على عدة عوامل موضوعية وذاتية، خارجية وداخلية، والشرط الأساسى هو الإرادة السياسية القوية والمستمرة لكل أطراف الحوار، ونعنى بالإرادة السياسية ليس السلوك الذى تمليه ضغوط الحياة، ولكنها قائمة على وعى بإمكانية الحوار للمساهمة فى التوعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذه التوعية لا يجب أن يُنظر إليها كقضية مسلم بها.

كما يتطلب الحوار المجتمعى الفعال حرية التنظيم وحرية التعبير وفتح قنوات التبادل المشترك فى المعلومات وشفافية ذلك، ووجود شركاء أقوياء ومستقلين يمكنهم المشاركة بحرية، وهذا أيضا يحتاج إلى إطار عمل قانونى ودستورى مناسب ومناخ مناسب ومجموعة من العقول المستعدة للمناقشات المفيدة والتعاون البناء.

وبالإجمال فإن الحوار المجتمعى من الطرق الفعالة لتبادل المعلومات وتوفيق الآراء لضمان حل النزاعات والمساواة الاجتماعية والتنفيذ الفعال للسياسات، وهو أيضا عملية تعليمية ثقافية، يتم بها الدفاع عن الحقوق وتعزيز المكاسب، كما أنه مصدر للاستقرار على كافة المستويات من المؤسسة وحتى المجتمع ككل. (4)

○ عقبات الحوار المجتمعى:

1 - قيام العلاقات على القوة:

من الملامح الظاهرة للمجتمع قيام علاقاته وتفاعلاته أساسا على القوة المادية ليس فقط على المستوى السياسى وإنما أيضا على المستوى الاجتماعى، ومن مظاهر تغلغل القوة المادية فى بنية العلاقات السياسية فى المجتمع التكرار الملحوظ للتفاعل الصدامى بين الأنظمة والمعارضة، ومن مظاهر القوة المادية فى البنية الاجتماعية الاستخدام المتكرر للقوة المادية/ البدنية فى معالجة النزاعات الفردية والقبلية والحضور الفاعل للقوة البدنية فى تحديد أنماط العلاقات والتفاعلات فى بعض المؤسسات الاجتماعية كالأسرة كما يعكس ذلك – مثلاً – انتشار العنف الأسرى، والميل الشائع لامتلاك الأسلحة الشخصية- وإلى حد ما – تفضيل الذكور على الإناث كما أن من شأنه تكريس النزوع إلى محاولة معالجة النزاعات والخلافات باستخدام القوة المادية وليس بالحوار، ومن الطبيعى أن تقل فى هكذا مجتمع الثقة فى فعالية نهج الحوار فى معالجة الخلافات والنزاعات.

ولأن القوة المادية/ المسلحة ملمح أساسى أيضاً فى العلاقات والتفاعلات الدولية الراهنة فإنها تقلل من سقف توقعات نجاح النهج الحوارى فى معالجة الخلافات والنزاعات ورفع المظالم أو العدوان على المستوى الدولى.

إذن الوضع العام أو البيئة، سواء المحلية أو الدولية، له دور كبير فى دفع المجتمع إلى تبنى نهج الصراع ويشكل أحد العوائق أمام انتهاجهم الحوار فى علاقاتهم وتفاعلاتهم مع الآخر سواء القريب أو البعيد. (5)

2 - العوائق والتحديات الثقافية:

للثقافة دور كبير فى توجيه وتشكيل السلوك الفردى والجماعى عموماً، وتشوب الثقافة مضامين سلبية عدة تكرس نزوع المجتمع إلى التفاعل الصراعى وليس الحوارى مع الآخر، ومن تلك الجوانب:

أ – الصورة السلبية للأخر:

حيث تشوب تصور عن الآخر مضامين تصور الآخر تصور سلبياً لا يشجع على الحوار معه كأن تصوره عدوا متربصا يلزم التربص به، ومن الطبيعى أن يدفع مثل هذا التوجس أو الحذر وسوء الظن إلى الشك فى سلامة أو جدوى الحوار مع الآخر بسبب الشك فى أهدافه من الحوار ومقاصده منه، فالحوار السياسى يهدف إلى تمكين النفوذ الغربى، والحوار الثقافى يهدف إلى استبدال الثقافة الإسلامية أو العربية بالثقافة الغربية، والحوار المجتمعى يهدف إلى خلخلة القيم الاجتماعية وتفكيك المجتمع.

ب – المفاهيم والقيم الثقافية اللا حوارية:

ما من ثقافة إلا ولها حظوظ مختلفة من مفاهيم وقيم تشجع على الحوار وأخرى لا تشجع على الحوار، ويبدو أن الثقافة العربية تشهد فى مرحلتها الحالية حضوراً أفضل للمفاهيم والقيم التى تشجع على الحوار. (6)

3 - العوائق والتحديات النفسية والاجتماعية:

للعوامل النفسية والاجتماعية، بالمعنى الواسع للاجتماعى والذى يشمل السياسى والاقتصادى، أثرها على السلوك البشرى بما فيه سلوكه الحوارى، ومصدر العوائق والتحديات النفسية للحوار هو المشاعر غير المشجعة على الحوار، والخجل، والكبرياء، التى توهم لكثيرين أن الحوار ضعف قد يحد من الحوار، ولعل هذا من أهم ما يحد من الإقبال على الحوار لمعالجة الخلافات والنزاعات.

4 - تكلفة الحل الحوارى:

ذلك أن محاولة المعالجة عن طريق الصدام والقوة المادية عادة ما تنطوى على إغراء احتمال تحقيق الغلبة على الآخر دون تقديم أى تنازلات تتعلق بموضوع الخلاف أو النزاع فإن المعهود هو أن الحل الحوارى لا يتحقق إلا بتسوية غالبا ما تستلزم تقديم تنازلات من الطرفين.

ومع ما هو معلوم من أن الثقافة العربية من الثقافات الأكثر تشديداً على قيم عزة النفس وعلوها فإن من الطبيعى أن يواجه العرب صعوبة نفسية فى تحمل تكلفة الحلول الحوارية التى تنطوى على تسوية تستلزم تنازلات وهو الأمر الذى يدفع البعض إلى تجنب الحوار مع الآخر فى الحقوق المتنازع عليها تجنباً للتنازلات المحتملة. (7)

5 - القيود على الحوار:

يصبح الحوار أقل جذباً حيث يتعرض لقيود تحد من ممارسة بعض أساليبه أو تحد من سلطات مؤسساته أو تحد من مجالاته ونطاقه، وهذه القيود غالباً ما تختلق من الفئة أو الجهة الأكثر نفوذاً أو سلطة فى المجال المعنى.

وعندما تحيل القيود، أياً كانت، الحوار إلى سلوك أو إجراء غير ممكن أصلاً أو ممكن ولكنه غير مرغوب أو محفوف بالمخاطر يكتسب عزوف المجتمع عن أسلوب الحوار فى تفاعلاتهم المزيد من المبررات، ومع تواصل عزوفهم عن الحوار يخسرون الفرصة للتعرف على الحوار والتدرب عليه واكتشاف فعاليته وتنمية القدرة على حسن إدارته كأسلوب للتفاعل بينما يضطرون إلى اللجوء إلى أسلوب الصراع، ولافتقارهم الخبرة فى إدارة الحوار فإنهم حتى

إذا ما أتيحت لهم الفرصة للحوار مع الآخر غالباً ما يكونون الطرف الأقل كسباً أو الطرف الخاسر بسبب ضعف إدارتهم للحوار وهو ما يزيد سبباً آخر قوياً إلى أسباب عزوفهم عن الحوار ونفورهم منه تخوفاً من نتائجه.

أشكال الحوار المجتمعى:

يغطى الحوار المجتمعى كل القضايا التى تهم وتشغل المجتمع، وله أشكال عدة نذكر منها:

1 – المشاركة فى المعلومات:

إلزام المؤسسات العامة (الحكومة) بتوفير كافة المعلومات المتعلقة بالقوانين والتشريعات الخاصة بالخدمات الاجتماعية المختلفة والنظم الاقتصادية ونشرها بصورة تمكن كافة المشاركين فى الحوار المجتمعى من الإلمام بها. (8)

2 – جلسات الاستماع العامة:

هذا الشكل يتضمن اللقاءات العامة الموسعة لتبادل الآراء والأفكار حول القضايا المطروحة فى كل اجتماع للمناقشة والتحاور بخصوصها.

3 – الاستشارات المباشرة:

ويمكن أن يتم ذلك على مستوى الأفراد أو المؤسسات وممثليهم أو المستشارين المتخصصين فى الجهات المشاركة فى الحوار المجتمعى، ومن الممكن أن تتم الاستشارات قبل اتخاذ القرار أو بعده وأثناء التنفيذ. (9)

آليات وأدوات الحوار المجتمعى الناجح:

الحوار الناضج له آليات أو وسائل لضمان نجاحه منها:

1- السعى لفهم الآخر، كل طرف يفصح عن ذاته فى الحوار، المهم أن يستمع الطرف الثانى ويحاول أن يفهم الآخر على النحو الذى يريده أو يروق له، كثيراً ما نفهم الآخر على النحو الذى يروق لنا وليس بالكيفية التى يريدها الآخر. لذا من الضرورى أن يفهم كل طرف الأسباب والبواعث والحكمة التى تكمن وراء اتخاذ الآخر لموقف أو مبدأ أو أسلوب ما، هذا يجعل للحوار معنى وليس مجرد مساجلات كلامية أو تعبيرات لفظية. (10)

2- التحرر من الصور الذهنية، الحوار يقوم على التخلص أولاً من الأحكام المسبقة عن الطرف الآخر والدخول فى رحلة اكتشافه كما يريد أن يعرف ذاته، نستمع إليه، ونتفهم موقفه، ورؤيته.

3- التخلص من ترسانة المصطلحات السجالية، هناك لغة تجعل للحوار معنى، وهناك لغة تجعل الحوار يدور بكلمات أشبه بالطلقات، إذا استخدم المختلفون لغة منفرة تؤلم الآخر، وتسبب حساسية للآخر.

4- الاهتمام بالمنطوق لا بالنوايا، يجب أن يستند كل طرف مشارك فى الحوار على ما يقوله الآخرون، وليس على ما يدور في أذهانهم، أى التفكير فيما يقول الناس وليس فيما يفكرون.

5- الاستثمار فى الحوار، يجب أن يشعر كل طرف فى الحوار أن الآخر يستثمر فى الحوار، وإنه يسعى من ورائه لتحقيق فهم مشترك أو بلوغ أرضية مشتركة.

6- البعد عن طلب التنازلات، الحوار فرصة للفهم وليس لاقتناص تنازلات من الآخر.

سياق الحوار المجتمعى:

يتأثر الحوار المجتمعى بالظروف المحيطة به فهو ليس مستقلاً عنها، وإنما يتفاعل معها ويؤثر فيها سواء سلباً أو إيجاباً، والعوامل التى تؤثر فى الحوار المجتمعى عديدة ومتعددة، وبالطبع لا تؤثر هذه العوامل بدرجة واحدة، وإنما تختلف هذه الدرجة حسب حجم المؤثر، وقوته، فهناك عوامل ذات تأثير قوى على الحوار المجتمعى وعوامل أخرى ذات تأثير ضعيف عليه.

وهذه العوامل تشكل المناخ العام المحيط بالحوار المجتمعى، وهذا المناخ قد يكون مناخاً صحياً وقد يكون مناخاً غير صحي، ويرتبط بهذا المناخ طبيعة التأثير فيكون هذا التأثير إيجابياً إذا كان هذا المناخ صحياً ويكون التأثير سلبياً إذا كان هذا المناخ غير صحى. (11)

لذلك أولت غالبية دول العالم عناية خاصة للحوار المجتمعى باعتباره أسلوباً حضارياً يجمع على طاولته الأطراف المعنية لتدارس مختلف القضايا ومعالجة المشاكل المطروحة وكذا فض الخلافات والنزاعات. ومن أجل تحقيق هذا المبتغى، تبادر هذه الدول إلى تفعيل آليات الاستشارة والتشاور والتوفيق بين مختلف فئات المجتمع بهدف تدارس جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك.

لذا إن نجاح الحوار والتشاور فى أى مجتمع، يتوقف على تحقيق العديد من الاشتراطات الموضوعية ومن أهمها ما يلى:

أ – توفر مناخ سياسى ملائم للحوار، وهذا المناخ لا يمكن أن يتواجد إلا فى مجتمع يختار الديمقراطية أساساً للحياة العامة فيه، لذا فإن مجتمعاً تضيق فيه ممارسة الديمقراطية فى الحياة العامة، لا يمكن أن يتيح الفرصة للحوار المجتمعى لأن ينجح ويحقق أهدافه.

ب – وجود أطراف مؤهلة للحوار: حيث تقتضى ممارسة الحوار المجتمعى وجود أطراف مؤهلة تأهيلاً فاعلاً، فإذا كان وجود (الحكومة) أمراً حتمياً فى كل مجتمع، فإن هناك مؤسسات وأفراد ينبغى وضعهم فى الاعتبار، فالحوار يستوجب أن تكون هذه المؤسسات (قوية) وأن يكون للأفراد رأى ووجود ومساحة للتعبير، أيضاً وجود الشعب فى المعادلة هو أمر لازم لا محالة، ذلك لكى يحقق الحوار النتائج المرجوة منه.

ج – وجود أطراف مؤمنة بأهمية الحوار: لا يمكن تصور قيام حوار مجتمعى ناجح ما لم تكن أطرافه مؤمنة إيماناً جدياً بأنه الطريق الأفضل لتحقيق مصالحها مجتمعة. (12)

الحوار المجتمعى من أجل التنمية المستدامة:

نعتبر أننا فى مجتمعاتنا فى حالة أزمة حوارية، وغالباً ما لم نتجاوز هذه الأزمة فسوف تؤثر على التنمية المستدامة وتعمل على عدم إدامتها، لذا نتساءل : كيف يمكن تنمية الحوار المجتمعى كقضية محورية حياتية بل وجعلها أسلوب حياة؟

بصياغة أخرى، من هى "الأطراف الفاعلة" التى يستهدف الإسهام فى تحديد اتجاه حركتها وعملها، وبالطبع فإن كل الأطراف المجتمعية المختلفة يمكن أن تعتبر أطرافاً فاعلة، أو ذات أدوار فى عملية التغيير أو التنمية المستهدفة للحوار، وبالضرورة أيضاً، قد تتباين الأهمية والأوزان النسبية لهذه الأدوار، طبقاً لمسئوليات الأطراف المختلفة، فلا جدال أن مؤسسات الدولة والحكومة، يمكن أن توسم بالدور الأساسى والجوهرى مقابل الأطراف الشعبية والأهلية أو حتى الحزبية الأخرى. وكذلك قد يكون للأطراف ذات الطبيعة المؤسسية المنظمة أدواراً محتملة، وعليها تطلعات وتوقعات كبيرة، مقابل التوقعات الأقل من الأطراف المجتمعية اللا مؤسسية أو الأدنى تنظيماً.

وقبل تناول محاور العمل فإننا سنتطرق إلى الرؤية، ويمكن القول أن هناك جملة من الملاحظات والمبادئ الأساسية، تشكل في مجملها "الرؤية" نحو ما يجب عمله، ويمكن إيجاز هذه الملاحظات الأساسية فيما يلى:

1- أن "المسألة" أو "القضية" المستهدفة فى الأساس، وبناء على تحليل الظاهرة وأبعادها المختلفة، هى مسألة استحداث تغيير ثقافى قيمى، يستهدف تأصيل منظومة متكاملة من القيم الفردية والاجتماعية والمؤسسية تتشابك جميعها وتترابط مؤدية في النهاية وبتدرج، لتحقيق مجتمع الحوار صحى وبناء، كما أن هذا التغيير الثقافى القيمى هو الأساس المنطقى والموضوعى لأية تغيرات إجرائية مرتبطة ومتوازية من الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية..إلخ، ثم إن هذه الإصلاحات ستفرغ من مضمونها الأساسى لو انفصلت عن عملية التغيير الثقافى المستهدفة. ومن ثم تصبح مسألة التغيير الثقافى، برغم عموميتها وشموليتها وصعوبتها، محوراً أساسياً فى صياغة الإجراءات والإصلاحات المطلوبة.

2- إن درجة الحوار "دالة مباشرة" فى درجة الانتماء إلى المجتمع، بمعنى أنه إذا ارتفعت درجة الانتماء الاجتماعى للأفراد والجماعات والمؤسسات، فإنه بالضرورة ترتفع حيوية وفاعلية الحوار، وهو ما يستوجب تعزيز الانتماء الاجتماعى المفتقد، من خلال صياغة عقد اجتماعى جديد، وكذلك مسألة صياغة مشروع حضارى قومى يعبر عن الحد الأدنى من الاتفاق بين القوى المختلفة، وكذلك تقليل حدة التفاوت الطبقى المتسارعة فى الزيادة، فضلاً عن الأولويات الثقافية المختلفة مثل تعزيز ثقافة قبول الآخر.

3- كما أن التغيير المطلوب "طويل الأجل" يحدث من خلال تأثيرات تراكمية بطيئة فى معدلها، ولكن تكاملها النوعى الأفقى، وتراكماتها الرأسية عبر الزمن، لا تلبث أن تسارع على المدى المتوسط من "معدل التغيير" إلى معدلات أكثر سرعة، ولا يعوق قبول هذا الافتراض (التغيرات التراكمية طويلة الأجل) إمكانية تحقيق طفرات علاجية مؤثرة، من خلال تدخلات سريعة مقصودة ومستهدفة فى قطاعات مختارة ذات أولوية بالنسبة لعموم أفراد المجتمع.

4- وبرغم "الأزمة" فإن اتجاه التطور المتوقع لدرجة الحوار يمثل اتجاهاً صعودياً، نتيجة للعديد من المؤثرات الداخلية والخارجية (السماوات المفتوحة، ثورة الاتصالات، وغيرها)، ومن ثم فإن المطلوب هو التحفيز لزيادة درجة الصعود وكذلك سرعته. (13)

لذا إن المناقشة المستفيضة لمسألة الأولويات، تخلص فى النهاية إلى أن جميع محاور الحوار المجتمعى بأنواعه تشكل جميعها أولوية لا يمكن تجنيبها مؤقتاً، كما أن أى حركة أو عمل يجب أن يتكامل ويتوازن بداخله جميع أو أغلب المحاور، لتعظيم العائد النهائى وجدوى الحوار لبناء المجتمع، ويمكن تحديدها فى ثلاث محاور رئيسية وهى:

1 – بناء الوعى وإدارة عملية التغيير الثقافى طويل المدى.

2 – تهيئة مناخ الممارسة.

3 – التطبيق والتجريب والعمل المباشر على المستوى المحلى لبناء نماذج ناجحة للحوار المجتمعى.

وتمثل المحاور الثلاثة فى هذا الإطار متصلاً مستمراً غير منفصل الحلقات، يبدأ من محور بناء الوعى وإدارة التغيير الثقافى، ويرتبط كذلك بالتغيير البطئ التراكمى طويل الأجل، ثم ينتقل المتصل إلى محور تهيئة وإصلاح مناخ الممارسة انتقالاً للمحور الأخير وهو التطبيق والتجريب والممارسة على المستوى المحلى.

ففى حالة وجود طفرة فكرية فى المفاهيم الاجتماعية وانعكاسها على القيم والسلوكيات، فإنه سينعكس فى النهاية على مناخ الممارسة الكلى، وكذلك على الممارسات الفعلية عن المستوى المحلى. مع تسجيل ملاحظات أساسية شديدة الأهمية، وهى أن المحاور ومكوناتها ليست كل المطلوب عمله، بقدر ما هى إطار لما يمكن عمله. ويمكن تناولها على النحو التالى:

1 – بناء الوعى وإدارة التغيير الثقافى:

ترتبط المكونات الأساسية للمحور الأول، بالآليات الأساسية التى تسهم فى تشكيل ثقافة وفكر أفراد المجتمع، وأهمها على وجه التحديد آليتى التعليم والإعلام، مع الوضع فى الاعتبار التطورات الاجتماعية والثقافية فى المجتمع، والتى أدت لانكماش الدور الإيجابى لآلية التعليم، مقابل الطغيان الكاسح لآلية الإعلام بأنواعه وأدواته المختلفة.

من هذا المنطلق، فإن تطوير العملية التعليمية وتطوير الرسالة الإعلامية، لكى يسهم كلاهما بشكل أكثر إيجابية وفعالية في بناء الوعى الفردى والجماعى بمسألة الحوار. استهدافاً فى النهاية لتغيرات قيمية وسلوكية وتراكم فكرى على المدى الطويل، وكذلك مزيد من الدمج الاجتماعى وبناء الانتماء، يصبحا معاً أهم مكونين أساسيين فى هذا المحور، يضاف لهما مكون ثالث، وهو محو الأمية ستسهم فى تحقيق الدمج الاجتماعى لشرائح اجتماعية مهمشة جزئياً مع بقية أجزاء المجتمع.

كما أن تطوير العملية التعليمية وبما يسمح بزرع وتنمية وتأصيل قيم الحوار يمكن أن يسهم فى استحداث تغييرات إيجابية ملموسة فى ثقافة المجتمع ككل. كما أن التركيز على المؤسسات التعليمية، بمستوياتها المختلفة، لا يعنى إغفال الدور الجوهرى لمؤسسات اجتماعية وثقافية أخرى مثل الأسرة أو المؤسسة الدينية أو النوادى الرياضية أو قصور الثقافة ... إلخ.

2 – إصلاح وتهيئة مناخ الممارسة:

يشتمل هذا المحور على مدى شديد الاتساع من أنواع الحركة والتغيير المختلفة، التى تستهدف تحقيق إصلاحات إجرائية مختلفة، تسهم فى تحسين مناخ ممارسة عمليات الحوار والمشاركة المجتمعية فى مستوياتها المختلفة، وخاصة ذات الطبيعة المؤسسية المنتظمة، ويمكن التركيز هنا على كل من الإصلاح القانونى، وتنقيح وتعديل القوانين القائمة

لكى تصبح أكثر إسهاماً في حفز تحقيق وتفعيل عمليات الحوار، وكذلك إتاحة المعلومات للأطراف الاجتماعية المختلفة، وتأثيرها الإيجابى الفعال على تدعيم مناخ ممارســـة الحوار، ذلك أن أى جهد – يمكن أن يســـهم فى دعم توليد وتنظيم اســـترجاع ونشـــر وتبادل المعلومات فى المجالات أو القطاعات المختلفة – يحقق إضـــافة مباشـــرة فى تحقيق التغيير المستهدف فى المجتمع. (14)

3 – التطبيق والتجريب والعمل المباشر على المستوى المحلى والجزئى لبناء نماذج ناجحة للحوار المجتمعى:

وفى هذا الإطار يصـبح الهدف لتحقيق ذلك، هو محاولة الوصـول لفعالية أعلى للإدارة المجتمعية الشـاملة، التى تتكامل فيها أدوار الأطراف المحلية المختلفة، وفى إطار رفع مســـتوى الانتماء والدمج المجتمعى، فإن تحســـين نوعية الحياة للقطاعات الاجتماعية المهمشة يشكل أولوية أساسية، وداخل هذا الإطار.

كما أن المحاور الثلاثة السابقة لا تشكل كل الممكن ولكن بعض الممكن، كما تشكل أيضا إطاراً عاماً أو إستراتيجية عامة للعمل عليها سوياً كمجتمع متنوع يجمع بين اختلافاته ويوفق بينها.

خاتمة:

إن توفير مقتضيات الحوار المجتمعى الفعال، سوف يقتضى إجراء تعديلات جوهرية فى هياكل النظام السياسى والاقتصادى تسمح بمزيد من المشاركة وتتيح قدراً أكبر من القدرة على التعبير عن الرأى، كما أن أحد أهم التوجهات المستقبلية للحوار المجتمعى بعد عملية (خلق) شركاء أقوياء ومستقلين داخل المجتمع، وتوفير مقتضيات الحوار لهم، يجب أن يكون إقامة هياكل مؤسسية لهذا الحوار، وفى هذا الإطار نؤكد على عدة مسائل أساسية:

الأولى: أن الهياكل يجب أن تقام بشكل أساسى بقرارات حكومية، وأن تنظم اختصاصاتها وإجراءات عملها بالتشريع.

الثانية: أن تكون دائرة نشاط الحوار المجتمعى بشكل رئيسى على المستوى الوطنى المحلى، ذلك أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى الدول العربية يفرض الأخذ بهذا الاختيار، وهذا يعنى التوجه فى الحوار نحو (اللا مركزية).

وينبغى أن نشير إلى أن الحوار المجتمعى على المستوى الوطنى وصولاً إلى أدنى درجاته لم يعد يمتلك مقومات الاستقلال التام عن المؤثرات الخارجية المرتبطة بظاهرة العولمة والانفتاح على العالم. (15)

فالحوار المجتمعى يهدف إلى جمع الأصوات والمواهب العديدة المتواجدة فى مجتمعاتنا المحلّية، يمكن للحوار أن يجرى فى أنواع متعدّدة من الأمكنة وعبر أشكال متنوعة تتراوح بين مجموعة من خمسة أشخاص فى منزل وخمسمائة شخص فى إطار عام.
لذا عليكم أن تنسجوا حواركم المجتمعى بشكل يناسب أهدافكم والإطار والمشاركين والوقت والقدرة. اجعلوا نتائجكم مهمّة من خلال تسجيلها واستخدامها، وتأكّدوا من أنّ نتائج المحادثات ستؤدّى إلى تحركات محلية.

إذ إنّ بناء وتطوير مجتمع محلى صحى هو مسار – أو عملية - طوال الحياة يحتاج إلى تغذية مستمرة ومثابرة. كل فرد له دور فى بناء مجتمع محلّى أكثر حيوية وصحّةً. والمجتمع المحلى الصحّى هو مكان غير مثالى فى حالة دائمة التغيّر، يبنى ثقافةً تدعم خيارات حياةً صحّية و كما تدعم نوعية حياة ذات جودة عالية. ينبغى أن تأتى القيادة والتحرّكات من كل زاوية من زوايا مجتمعاتنا المحلية لتجسير الفجوة بين المحادثات التى نجريها حول طاولة المطبخ وتلك التى نجريها مع القادة فى المجتمع.

قائمة المراجع:

1- قيادة الحوار المجتمعى عن بناء مجتمع صحى سليم – موقع عدة العمل المجتمعى – زيارة الموقع بتاريخ 2 نوفمبر 2018م.
https://bit.ly/2Ra7AaC

2- تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية – الحوار الاجتماعى – 2006م.

3- الحوار الاجتماعى من أجل تنمية مستدامة – مؤتمر العمل العربى الدورة الثامنة والثلاثون – القاهرة – 2011م – ص23 وما بعدها.

4- يوسف إلياس – الحوار الاجتماعى فى تشريعات الدول العربية – ص34 وما بعدها.

5- حسن محمد وجيه – مقدمة فى علم التفاوض الاجتماعى والسياسى – عالم المعرفة – العدد 190 – سنة 1994م – ص15 وما بعدها.

6- يوسف القرشى – المشترك المجتمعى .. من بناء الحوار إلى حوار من أجل البناء – موقع مغرس - زيارة الموقع بتاريخ 5 نوفمبر 2018م.
https://www.maghress.com/eljadida24/1199694

7- عبد الملك منصور حسن المصعبى – الحوار مع الآخر تذليل العوائق والتحديات – موقع جمعية الترجمة العربية وحوار الثقافات – زيارة الموقع بتاريخ 9 نوفمبر 2018م.
https://bit.ly/2AmuBzU

8- أدوات الحوار الناجح – موقع كنانة أون لاين - زيارة الموقع بتاريخ 11 نوفمبر 2018م.
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/137007

9- وصال عبد المنان الزمزمى – أنواع الحوار – موقع الحوار اليوم – زيارة الموقع بتاريخ 15 نوفمبر 2018م.
http://alhiwartoday.net/node/8923

10- نوربرت روبرس – أسس تيسير الحوار – مؤسسة بيرغهوف - ص18 وما بعدها.

11- الأبعاد الجديدة للحوار المجتمعى – موقع تورس – زيارة الموقع بتاريخ 16 نوفمبر 2018م.
https://www.turess.com/echaab/15385

12- طارق وفيق – فى مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية فى مصر – المكتبة الأكاديمية – 2005م – ص91 وما بعدها.

13- التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة – تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

14- سعاد محمد مكى أبو زيد – رأس المال الاجتماعى وأهميته فى دعم برامج التنمية المستدامة – جامعة قاريونس – ص9 وما بعدها.

15- مروة حمدى رياض – الحوار المجتمعى وبناء قدرات الشباب المصرى – المعهد العالى للخدمة الاجتماعية المنصورة – 2015م – ص89.